قياس ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية: دراسة مقارنة بين نماذج القياس

م. د. حسن عبد الرضا حسن
جامعة ذي قار/ كلية الإدارة والاقتصاد / قسم المحاسبة

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى اختبار ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وتحليل مدى اختلافها باختلاف نموذج القياس المستخدم، فضلاً عن مقارنة النتائج بنتائج الدراسات في الاسواق الأكثر كفاءة، واعتمد البحث ثلاثة نماذج قياس شائعة في أدبيات ملاءمة القيمة (نموذج السعر ونموذج العائد ونموذج الأرباح إلى عوائد الأسهم)، ووجد الباحث أن ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية تختلف باختلاف نموذج القياس المستخدم، إذ حقق نموذج السعر أعلى قدرة تفسيرية، في حين سجل نموذج العائد قدرة تفسيرية أدنى رغم بقاء متغير الأرباح ذا دلالة معنوية، كما بينت نتائج النموذج الثالث أن ملاءمة قيمة الأرباح تختلف باختلاف اتجاه العوائد، وتشير هذه النتائج إلى أن ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية في المصارف العراقية قائمة لكنها أقل نسبياً مما هو متوقع في الأسواق المالية الكفؤة، وهو ما يعكس تأثير خصائص السوق من حيث الكفاءة والسيولة وآليات التسعير، وتخلص الدراسة إلى أن تفسير نتائج ملاءمة القيمة في الأسواق الناشئة يتطلب مراعاة السياق المؤسسي والسوقي، وتوصي بتوظيف نماذج قياس متعددة لتعزيز دقة الاستنتاجات البحثية.

الكلمات المفتاحية: ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية، نموذج السعر، نموذج العائد، نموذج الأرباح إلى عوائد الأسهم.

Measuring the Value Relevance of Accounting Information for Banks Listed on the Iraq Stock Exchange: A Comparative Study of Measurement Models

Lecturer. Dr. Hasan A. Hasan

College of Administration and Economics, Department of Accounting

University of Thi-Qar

Abstract:

This study aims to examine the value relevance of accounting information for banks listed on the Iraq Stock Exchange and to analyze how it varies across different measurement models, as well as to compare the findings with evidence from more efficient capital markets. The study employs three measurement models commonly used in the value relevance literature: the price model, the return model, and the earnings–returns model. The results indicate that the value relevance of accounting information differs depending on the measurement model applied, with the price model exhibiting the highest explanatory power, while the return model shows a lower explanatory power despite the earnings variable remaining statistically significant. In addition, the results of the third model reveal that the value relevance of earnings varies according to the direction of stock returns. These findings suggest that the value relevance of accounting information in Iraqi banks exists but is relatively lower than what is typically observed in more efficient financial markets, reflecting the influence of market characteristics such as efficiency, liquidity, and pricing mechanisms. The study concludes that interpreting value relevance results in emerging markets requires careful consideration of the institutional and market context, and it recommends the use of multiple measurement models to enhance the robustness and accuracy of empirical conclusions.

Keywords: **Value relevance of accounting information, Price model, Return model, Earnings.**

المقدمة:

شهدت الأسواق المالية خلال العقود الأخيرة تزايداً ملحوظاً في الاهتمام بدور المعلومات المحاسبية في تفسير سلوك المستثمرين وآليات تسعير الأوراق المالية، ولاسيما في ظل التحولات الكبيرة التي طرأت على طبيعة النشاط الاقتصادي، وتعقد الأدوات المالية وتنامي أهمية القطاع المصرفي بوصفه محوراً أساسياً في الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية، وفي هذا السياق برز مفهوم ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية بوصفه أحد المفاهيم المهمة في أدبيات المحاسبة المالية وأسواق رأس المال؛ لما يوفره من إطار تحليلي يربط بين مخرجات النظام المحاسبي والقيمة السوقية للأسهم أو عوائدها .

وفي هذا السياق تنطلق دراسات ملاءمة القيمة من فرضية أساسية مفادها أن المعلومات المحاسبية الملائمة ينبغي أن تنعكس بدرجات متفاوتة في أسعار أو عوائد الأسهم، وإن قوة هذا الانعكاس تمثل مؤشراً على مدى اعتماد المستثمرين على هذه المعلومات في قراراتهم الاستثمارية، غير أن الأدبيات الحديثة أظهرت أن ملاءمة القيمة ليست خاصية ثابتة أو مطلقة، بل هي ظاهرة تتأثر بعوامل متعددة من بينها جودة القياس المحاسبي وطبيعة المعايير المطبقة وكفاءة السوق المالي ومستوى الإنفاذ والحوكمة، فضلاً عن نوع القطاع (Ahmadi & Bouri, 2024; Barth et al., 2023; Gowry et al., 2025; Srivastava et al., 2024)، ولاسيما في القطاع المصرفي الذي يتسم بارتفاع الاعتماد على التقديرات المحاسبية وحساسية عالية للمخاطر، إذ أظهرت دراسات حديثة أن ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية في المصارف قد تختلف عن غيرها من القطاعات، سواء من حيث المتغيرات الأكثر قدرة على تفسير القيمة السوقية، أو من حيث النموذج الأنسب لقياس هذه الملاءمة (Ficco et al., 2024; Liao et al., 2020; Taylor et al., 2025)، الأمر الذي يبرر الاعتماد على أكثر من نموذج قياس في الدراسة الواحدة.

على الرغم من هذا الزخم البحثي على المستوى الدولي، فإن الأدبيات التجريبية في الأسواق الناشئة ومنها السوق العراقي ما تزال محدودة نسبياً، وتعاني في كثير من الأحيان من قيود منهجية تتعلق بضيق نطاق العينات، أو الاعتماد على نموذج قياس واحد، أو ضعف الربط التفسيري بين النتائج وخصائص السوق والشركات المالية، ويعد سوق العراق للأوراق المالية من الأسواق التي تتسم بخصوصية واضحة، سواء من حيث مستوى السيولة أو هيكل المستثمرين أو درجة كفاءة التسعير، فضلاً عن الظروف الاقتصادية والتنظيمية التي مر بها خلال العقدين الأخيرين، كما أن القطاع المصرفي العراقي شهد تطورات مهمة خلال هذه الفترة، تمثلت في توسع عدد المصارف المدرجة وتغير متطلبات الإفصاح والرقابة وتزايد اهتمام المستثمرين بأداء المصارف وملاءتها المالية.

لذا تسهم هذه الدراسة في الأدبيات المحاسبية عن طريق تقديم تحليل مقارن لملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية في المصارف العراقية، وربط النتائج بالسياق المؤسسي والسوقي المحلي، بما يسهم في سد فجوة بحثية قائمة في الأدبيات العربية والعراقية، ويوفر مؤشرات مفيدة لكل من الباحثين والمستثمرين والجهات الرقابية وواضعي المعايير، بشأن مدى اعتماد السوق على المعلومات المحاسبية في تسعير أسهم المصارف.

وفي ضوء ما سبق تبرز الحاجة إلى استخدام أكثر من نموذج لقياس ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية في المصارف العراقية المدرجة والمقارنة بين القدرة التفسيرية لهذه النماذج، إذ إن الاعتماد على نموذج واحد قد لا يعكس بصورة كاملة تفاعل السوق مع مختلف أشكال المعلومات المحاسبية، وانطلاقاً من ذلك يهدف هذا البحث إلى

قياس ومقارنة ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية في عينة مكونة من (10) مصارف عراقية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2022، وهي فترة زمنية تتيح رصد التغيرات في سلوك السوق واستجابة المستثمرين للمعلومات المحاسبية عبّر دورات اقتصادية وتنظيمية مختلفة.

وتعتمد الدراسة على ثلاثة نماذج قياس معتمدة في أدبيات ملاءمة القيمة، هي: نموذج السعر الذي يربط سعر السهم بكل من ربحية السهم والقيمة الدفترية، ونموذج الأرباح والعوائد الذي يقيس استجابة الأرباح لعوائد الأسهم مع الأخذ بنظر الاعتبار حالات الخسارة، ونموذج العوائد والأرباح والتغير في الأرباح والذي يركز على تفسير عوائد الأسهم باستخدام مستوى الأرباح والتغير فيها، وتستخدم القوة التفسيرية لهذه النماذج، ممثلة بمعامل التحديد المصحح(R2)) ، بوصفها أساساً للمقارنة والحكم على أي النماذج أكثر ملاءمة لقياس قيمة المعلومات المحاسبية في القطاع المصرفي العراقي.

وسيتم تنظيم البحث على النحو الآتي: إذ ستناول منهجية البحث في الجزء الثاني، ويستعرض الجزء الثالث الدراسات السابقة ذات العلاقة، ثم يعرض الإطار النظري في الجزء الرابع وخصص الجزء الخامس ليتناول تصميم البحث، يلي ذلك تقديم الإحصاءات الوصفية وتحليل النتائج ومناقشتها في الجزء السادس، ويختتم البحث بأهم الاستنتاجات والتوصيات.

1. منهجية البحث

1.1 دو افع البحث

تستند دوافع هذا البحث إلى جملة من الاعتبارات العلمية والتطبيقية التي تبرز أهمية إعادة فحص ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية في القطاع المصرفي العراقي، فمن جهة يعد القطاع المصرفي أحد الركائز الأساسية للاقتصاد العراقي، إذ يعد من أكبر القطاعات المدرجة وأكثرها تأثيراً في حركة السوق، ويشكل ما يقارب 40% من إجمالي حجم السوق، إذ بلغ عدد المصارف المدرجة نحو 46 مصرفاً تجارياً وإسلامياً، مما يعكس وزنه النسبي الكبير مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية، فضلاً عن ذلك شهدت السنوات الأخيرة تنامي دور الاستثمارات الأجنبية في القطاع المصرفي العراقي، إذ شهد السوق دخول رؤوس أموال خارجية أو شراكات استراتيجية في عدد من المصارف، ومن أبرز الأمثلة على ذلك المصرف الأهلي العراقي ومصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، وهذا يعكس اهتمام المستثمر الأجنبي بالقطاع المصرفي المحلي، الأمر الذي يفرض ضرورة التحقق من مدى اعتماد سوق العراق للأوراق المالية على المعلومات المحاسبية في تسعير هذه الأسهم، ومن جهة أخرى تشير الأدبيات العالمية الحديثة إلى أن ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية لم تعد مفهوماً ثابتاً، بل أصبحت ظاهرة متحولة تتغير بتغير طبيعة النشاط الاقتصادي والبيئة المؤسسية، وهو ما يستلزم إعادة اختبار نماذج القياس التقليدية في سياقات مختلفة، ولاسيما في الأسواق الناشئة. ويضاف إلى ذلك أن الدراسات العربية والعراقية غالباً ما اعتمدت نموذج قياس واحد أو عينات محدودة وفترات زمنية قصيرة، مما حد من قدرتها على تقديم تفسير شامل لتفاعل السوق مع المعلومات المحاسبية، ومن ثم تنبع الحاجة إلى دراسة مقارنة تعتمد أكثر من نموذج قياس، وعلى مدى زمني طويل نسبياً، بما يسمح بتقييم أعمق لملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية في المصارف العراقية المدرجة.

1.2 **مشكلة البحث**: على الرغم من التطور الملحوظ في بحوث ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية على المستوى الدولي، وما رافقه من توسع في نماذج القياس المستخدمة لتفسير العلاقة بين المعلومات المحاسبية والقيم السوقية، فإن نتائج هذه البحوث لا تزال مختلطة، بخاصة عند الانتقال من الأسواق المتقدمة إلى الأسواق الناشئة، ويعزى هذا التباين إلى اختلاف بيئة الشركات ومستويات كفاءة الأسواق وطبيعة القطاعات الاقتصادية، فضلاً عن اختلاف نماذج القياس المستخدمة، وفي هذا السياق تبرز مشكلة جوهرية تتمثل في أن اعتماد نموذج قياس واحد قد يؤدي إلى استنتاجات جزئية أو مضللة بشأن ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية، ولاسيما في القطاعات التي تتسم بخصوصية محاسبية عالية مثل القطاع المصرفي.

وفي ضوء خصوصية سوق العراق للأوراق المالية، وما يتسم به من تفاوت في مستويات السيولة وكفاءة التسعير، فضلاً عن الخصائص المحاسبية والتنظيمية للمصارف العراقية، تبرز الحاجة إلى التساؤل حول مدى قدرة المعلومات المحاسبية على تفسير أسعار وعوائد أسهم المصارف المدرجة، وحول النموذج الأنسب لقياس هذه القدرة، وعليه تتمثل مشكلة البحث في عدم وضوح درجة ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية في المصارف العراقية المدرجة، وعدم وجود دليل تجريبي حاسم يحدد أي من نماذج قياس ملاءمة القيمة أكثر قدرة على تفسير تفاعل السوق مع هذه المعلومات خلال فترة زمنية طويلة نسبياً.

1.3 **اهداف البحث**: يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. قياس ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية في المصارف العراقية المدرجة خلال الفترة (2010-2022).
2. مقارنة القوة التفسيرية لثلاثة نماذج قياس لملاءمة القيمة باستخدام معامل التحديد المصحح.
3. تحديد النموذج الأكثر ملاءمة لتمثيل تفاعل سوق العراق للأوراق المالية مع المعلومات المحاسبية للمصارف.
4. تقديم نتائج يمكن الاستفادة منها في الدراسات ذات العلاقة وتطوير الممارسات المحاسبية في المصارف العراقية.

1.4 **فرضيات البحث**: انطلاقاً من الفكرة القائلة بأن المعلومات المحاسبية ذات المحتوى المعلوماتي المفيد ينبغي أن تنعكس في أسعار أو عوائد الأسهم، وبالاستناد إلى الأدبيات التي أثبتت وجود علاقة تفسيرية بين ربحية السهم والقيمة الدفترية من جهة، وأسعار الأسهم من جهة أخرى (Collins et al., 1997; Kobkanjanapued, 2020; Ohlson, 1995)، يمكن الافتراض بأن المعلومات المحاسبية تتمتع بملاءمة في السوق، وبما أن القطاع المصرفي يعتمد بدرجة كبيرة على القيمة الدفترية والأرباح في تقييمه، فإن هذه العلاقة يفترض أن تكون ذات دلالة في المصارف العراقية المدرجة.

وفي الوقت ذاته تشير الأدبيات إلى أن استجابة السوق للأرباح لا تكون متماثلة في جميع الحالات، إذ تختلف بين حالات الأرباح والخسائر (Hayn, 1995; Kothari et al., 2009; Williams, 2015)، كما أن المستثمرين قد يستجيبون بدرجة أكبر للتغير في الأرباح مقارنة بمستوياتها المطلقة، ويقود ذلك إلى افتراض أن نماذج العوائد التي تدمج مستوى الأرباح وتغيرها قد تكشف أبعاداً مختلفة لملاءمة القيمة لا تلتقطها نماذج السعر وحدها.

فضلاً عن ذلك تؤكد الأدبيات الحديثة أن ملاءمة القيمة ظاهرة تعتمد على نموذج القياس المستخدم (Lubberink & Willett, 2021; Pandey & Guhathakurta, 2022)، وإن المقارنة بين نماذج متعددة تمثل مدخلاً أكثر دقة لتقييم مدى انعكاس المعلومات المحاسبية في السوق، وبناءً على ذلك يمكن القول بوجود اختلاف في درجة ملاءمة القيمة باختلاف نموذج القياس المستخدم.

وفي ضوء ما تقدم تتم صياغة فرضيات البحث على النحو الآتي:

H1: تختلف درجة ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية باختلاف نموذج القياس المستخدم.

H2: تختلف ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية للمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية مقارنة مع المصارف المدرجة في أسواق مال كفؤة.

1.5 **أهمية البحث**: تنبع أهمية البحث من تناوله ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية في القطاع المصرفي العراقي، وهو قطاع يتمتع بأهمية اقتصادية ومالية عالية ويحتاج إلى مزيد من التحليل العلمي في ظل خصوصية البيئة السوقية العراقية، ويسهم البحث في تعزيز الأدبيات المحاسبية المحلية عن طريق اعتماده مقارنة بين ثلاثة نماذج قياس معتمدة في الدراسات العالمية، مما يتيح فهماً أكثر دقة لطبيعة استجابة السوق للمعلومات المحاسبية ويحد من الاعتماد على نموذج قياس واحد قد لا يعكس بصورة كاملة تفاعل السوق مع هذه المعلومات.

كما تبرز أهمية البحث في تغطيته فترة زمنية طويلة نسبياً (2010–2022)، الأمر الذي يعزز موثوقية النتائج ويتيح رصد التغيرات في سلوك المستثمرين واستجابة السوق عبر مراحل مختلفة، ويقدم البحث في هذا الإطار مؤشرات مفيدة للباحثين وللمستثمرين والجهات الرقابية وإدارات المصارف بشأن مدى اعتماد السوق على المعلومات المحاسبية في تسعير أسهم المصارف، بما يسهم في دعم قرارات الاستثمار وتطوير الإفصاح في القطاع المصرفي.

2. دراسات سابقة

أسست الأعمال الكلاسيكية لكل من Ball & Brown, (1968) ; Beaver, (1968) لفكرة ملائمة المعلومات من خلال القول بأن الأرباح المحاسبية تحمل محتوى معلوماتي ينعكس في أسعار الأسهم، وهو ما مهد لاحقاً لتطور نماذج قياس أكثر تنظيماً، ويعد نموذج Ohlson, 1995) منعطفاً حاسماً في هذا السياق، إذ قدم إطاراً يربط فيه القيمة

السوقية بالقيمة الدفترية والأرباح ضمن نموذج الدخل المتبقي مانحاً بحوث ملاءمة القيمة أساساً نظرياً صلباً يفسر العلاقة بين الأرقام المحاسبية والقيمة.

وفي امتداد هذا الاتجاه ركزت دراسات لاحقة على اختبار ملاءمة الأرباح والقيمة الدفترية باستخدام نماذج السعر والعوائد، مثل(Collins et al., 1997; Easton & Harris, 1991) ، اللذين أشاروا إلى أن القدرة التفسيرية للأرباح والقيمة الدفترية تتغير بمرور الزمن وباختلاف خصائص الشركات، وقد فسرت هذه الدراسات هذا التغير في ضوء التحولات الاقتصادية والتكنولوجية وتغير طبيعة الأصول، وهو ما نقل بحوث ملاءمة القيمة من مجرد اختبار ارتباط إلى تحليل ديناميكي.

وفي العقدين الأخيرين اتجهت الأدبيات المحاسبية نحو ربط ملاءمة القيمة بجودة التقارير المالية والبيئة المؤسسية، فقد بين(Barth et al (2001 أن نتائج ملاءمة القيمة لا يمكن فصلها عن جودة المعايير المحاسبية، في حين أكد (Dechow et al., 2010)أن ضعف جودة الأرباح يؤدي إلى خصم السوق لقيمة المعلومات المحاسبية، من جهة أخرى يرى(Kothari (2001 أن ملاءمة القيمة تعد مقياساً متغيراً يتأثر بعدة عوامل مثل كفاءة السوق وهيكل المستثمرين ومستوى قوة الإنفاذ وليس مؤشراً مطلقاً على جودة المحاسبة.

فضلا عن ذلك تؤكد الأدبيات الحديثة أن ملاءمة القيمة ظاهرة تعتمد على نموذج القياس ومواصفة الاختبار القياسي(Model Specification) ، إذ تشير الدراسات إلى أن نتائج ملاءمة القيمة قد تكون مشروطة باختيار المواصفة ونموذج القياس (مثل نموذج السعر مقابل نموذج العائد) وطريقة الانحدار (Pandey & Guhathakurta, 2022). كما تشير دراسات أخرى إلى أن صيغة المواصفة (functional form) تؤثر في جودة وصلاحية تقدير علاقة السوق بالمعلومات المحاسبية .(Lubberink & Willett, 2021) ، وتقدم دراسة تجريبية على الشركات العراقية أمثلة على اختلاف النتائج عند استخدام نموذج السعر مقارنة بنموذج العائد.(Shamki, 2022)

وبناءً على ما تقدم من دراسات أعادت الأدبيات الحديثة طرح سؤال ملاءمة القيمة ليس بوصفه مسألة وجود أو غياب المحتوى المعلوماتي، بل بوصفه مسألة تطور بنية هذا المحتوى وآليات قياسه، ففي الوقت الذي انطلقت فيه النماذج الكلاسيكية من افتراض مركزية الأرباح والقيمة الدفترية ضمن علاقات خطية مستقرة نسبياً، أظهرت دراسات أحدث أن نتائج ملاءمة القيمة قد تتأثر بشكل جوهري بتوسيع نطاق المتغيرات المحاسبية وباختيار نموذج القياس ذاته. وفي هذا السياق، شكلت دراسة Barth et al (2023) تحولاً نوعياً، إذ أعادت اختبار فرضية تراجع ملاءمة القيمة باستخدام إطار أكثر شمولاً، وخلصت إلى أن ملاءمة القيمة المجمعة للمعلومات المحاسبية لم تتراجع خلال الفترة (1962–2018)، بل تطورت لتصبح أكثر تعقيداً وتنوعاً، مع تراجع الاعتماد على الأرباح وحدها وصعود أهمية متغيرات أخرى مرتبطة بالأصول غير الملموسة وفرص النمو ومقاييس الأداء البديلة. وعليه فإن Barth et al (2023)يشيرون من خلال دراستهم إلى أن ما فسر سابقاً كتراجع في ملاءمة القيمة يعكس في الواقع طابعها المشروط وتحول بنيتها نتيجة قيود القياس وافتراضات النماذج، كما يؤكدون على أن انخفاض ملاءمة

الأرباح لا يعني فقدان المعلومات المحاسبية لقيمتها، بل يعكس انتقال المستثمرين إلى الاعتماد على حزمة أوسع من المؤشرات المحاسبية، وهو ما يبرر تبني مقارنات منهجية بين نماذج متعددة لقياس ملاءمة القيمة في المصارف .

ويحظى القطاع المصرفي باهتمام خاص في أدبيات ملاءمة القيمة بسبب طبيعة أصوله المالية واعتماده الكبير على التقديرات المحاسبية، فقد أشارت بعض الدراسات إلى أن ملاءمة القيمة تختلف باختلاف طبيعة القياس بالقيمة العادلة وتوقيت الاعتراف بالخسائر، إذ أظهر (Song et al., 2010) أن السوق يمنح أوزاناً مختلفة لمستويات هرمية القيمة العادلة تبعاً لقابلية مدخلاتها للملاحظة، كما أوضح (Bushman & Williams, 2015) أن تأخر الاعتراف بالخسائر في البنوك يضعف شفافية التقارير ويؤثر سلباً في تقييم السوق، وفي سياق أكثر حداثة، ركزت أبحاث ما بعد تطبيق IFRS 9 على اختبار أثر نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة في ملاءمة القيمة، وخلصت إلى نتائج متباينة تعكس اختلاف بيئة الشركات عينة الدراسة وجودة التطبيق الفعلي للمعيار، لا مجرد تبنيه الشكلي (Onali et al., 2024; Raci & Perjuci, 2025; Ribeiro et al., 2024).

وعلى الصعيد المحلي تظهر الأدبيات المتعلقة بملاءمة القيمة تنوعاً في الأهداف والمنهجيات مع تباين واضح في الاستنتاجات يعكس اختلاف نماذج القياس وفترات الدراسة وخصائص العينات، فقد ركزت دراسة يعقوب وشنيشل (2024) على توسيع دور ملاءمة القيمة من مجرد تفسير الأسعار إلى تفسير استدامة الأرباح المستقبلية، إذ اعتمدت نموذجي السعر والعائد على مصرف واحد خلال فترة طويلة نسبياً (2011–2021)، وخلصت إلى قدرة تفسيرية مرتفعة ومعنوية لملاءمة القيمة في تفسير استدامة الأرباح، غير أن اعتمادها على حالة واحدة يحد من قابلية تعميم النتائج، ويجعلها أكثر ملاءمة للتفسير الوصفي العميق منها للاستدلال العام على مستوى السوق، وفي المقابل قدم السفان (2016) اختباراً قطاعياً أوسع شمل 17 مصرفاً باستخدام نموذج السعر، وخلص إلى تراجع ملاءمة القيمة استناداً إلى انخفاض معامل التحديد، وفسر ذلك بضعف مستوى التقارير المالية في العراق، إلا أن هذا الاستنتاج يظل مرتبطاً بقصر الفترة الزمنية (2012–2013) والاعتماد على نموذج قياس واحد، مما يحد من القدرة على الفصل بين أثر ضعف المعلومات المحاسبية وأثر خصائص السوق نفسها، مثل ضعف السيولة أو محدودية كفاءة السوق، أما دراسة لفته (2022) فقد اتجهت إلى توظيف ملاءمة القيمة ضمن نموذج تقييم مصرفي شامل(CAMELS) ، وربطتها بمؤشرات السلامة والأداء المصرفي، وهو اتجاه يوسع استخدام ملاءمة القيمة من مجال التسعير السوقي إلى المجال الرقابي والإداري، ومع ذلك فإن عينة البحث شملت مصرف واحد وهو مصرف بغداد، وعليه فإن هذه الدراسات تعكس أن الأدبيات العراقية ما تزال في مرحلة التجريب المنهجي، إذ تتأثر النتائج بشدة باختيار نموذج القياس ونطاق العينة وطول الفترة الزمنية.

وبناءً على ذلك تبرز فجوة بحثية تتمثل في الحاجة إلى مقارنة منهجية بين أكثر من نموذج قياس لملاءمة القيمة في القطاع المصرفي العراقي، يتضمن إجراء المقارنة على عينة كبيرة نسبياً ولفترة طويلة نسبياً، بما يسمح باستخلاص استنتاجات أدق حول تفاعل سوق العراق للأوراق المالية مع المعلومات المحاسبية للمصارف المدرجة.

3. الإطار النظري للبحث

3.1 المعلومات المحاسبية: المفهوم والاهمية

تعد المعلومات المحاسبية المخرج المركزي لنظام المعلومات المحاسبي، وتمثل البنية المعرفية التي تترجم الأنشطة الاقتصادية للمنشأة إلى مؤشرات كمية ووصفية قابلة للفهم والمقارنة، بما يدعم قرارات تخصيص الموارد الاقتصادية، ووفقاً للإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية تفهم المعلومات المحاسبية بوصفها المحتوى الذي تقدمه القوائم المالية والتقارير ذات العلاقة بهدف تزويد المستخدمين الخارجيين، ولاسيما المستثمرين والدائنين، بمعلومات مفيدة لاتخاذ قرارات تتعلق بتوفير الموارد للشركة وتقييم آفاقها المستقبلية .(IASB, 2018) ويتسق هذا التعريف مع ما أشار إليه (Dechow et al., 2010; Scott, 2015) من أن القيمة الاقتصادية للمعلومات المحاسبية تتحدد بقدرتها على تقليل عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح وخفض تكاليف الوكالة وتعزيز كفاءة قرارات الاستثمار في الأسواق المالية.

ويمكن النظر إلى المعلومات المحاسبية من زاويتين متكاملتين، فمن زاوية القياس المحاسبي تعد المعلومات ناتجاً عن تطبيق قواعد الاعتراف والقياس والعرض، وما يرتبط بها من تقديرات وأحكام مهنية، ولاسيما في البيئات التي تتسم بكثافة التقدير مثل المؤسسات المالية، وبذلك فهي لا تمثل حقائق اقتصادية خاماً، بل تمثيل محاسبي منظم للواقع الاقتصادي ضمن إطار معياري محدد .(Scott, 2015) ، أما من زاوية المنفعة لاتخاذ القرار فتقيم المعلومات على وفق قدرتها على دعم القرارات الاقتصادية لا على وفق اكتمالها المطلق، إذ يؤكد الإطار المفاهيمي أن التقارير المالية ذات الغرض العام لا تستهدف تلبية جميع احتياجات المستخدمين، وإنما توفير قاعدة معلومات مشتركة يمكن البناء عليها .

وبناءً على ذلك لا تقاس جودة المعلومات المحاسبية بدقة الأرقام فحسب، بل كذلك بمدى تمثيلها للجوهر الاقتصادي للعمليات، واتساقها وقابليتها للمقارنة عبر الزمن وعبر الشركات، فضلاً عن مستوى شفافية الإفصاح المصاحب لها، وتبرز هذه الأبعاد بصورة خاصة في البيئات التي تتفاوت فيها جودة الحوكمة وقوة الإنفاذ، إذ قد تختلف درجة اعتماد المستخدمين على المعلومات المحاسبية حتى عندما تكون متوفرة (Bushman & Williams, 2015).

ويرتكز تقييم منفعة المعلومات المحاسبية على خصائص نوعية أساسية في مقدمتها الملاءمة والتمثيل الصادق، وتدعمها خصائص تعزيزية، مثل القابلية للمقارنة والقابلية للتحقق والتوقيت الملائم والقابلية للفهم (IASB, 2018)، وتكتسب الملاءمة أهمية خاصة في البحوث المحاسبية لارتباطها المباشر بقدرة المعلومات على التأثير في قرارات المستخدمين من خلال قيمتها التنبؤية في توقع النتائج المستقبلية، وقيمتها التوكيدية في تعديل أو تأكيد التوقعات السابقة .

في المقابل يعد التمثيل الصادق شرطاً اساسياً لانتقال الأثر المعلوماتي إلى السوق، إذ إن المعلومات التي تتسم بالتحيز أو النقص أو الأخطاء الجوهرية تضعف ثقة المستخدمين، وتحد من استجابة السوق لها، وتؤدي في النهاية إلى تراجع قوتها التفسيرية في نماذج الأسعار والعوائد .(Penman & Penman, 2010) ، وفي الأسواق التي تعاني من

ضعف الكفاءة أو تفاوت جودة التدقيق قد يكون انعكاس الأرقام المحاسبية في سعر السوق ضعيفاً حتى، وإن كانت هذه الأرقام متاحة، وهو ما يجعل تحليل خصائص المعلومات المحاسبية مدخلاً أساسياً لفهم نتائج بحوث ملاءمة القيمة في تلك البيئات.

3.2 الأهمية الاقتصادية للمعلومات المحاسبية في أسواق راس المال

تتمثل الأهمية الاقتصادية للمعلومات المحاسبية في أسواق رأس المال في الدور الذي تؤديه في تسعير الأسهم وتقييم أداء الشركات، فضلاً عن دورها في نقل المعلومات إلى المستثمرين وتقليل عدم تماثل المعلومات، إذ يعتمد المستثمرون بصورة أساسية على القوائم المالية في تقدير القيمة الاقتصادية للشركات، ولاسيما عن طريق الأرباح والقيمة الدفترية، إذ تعكس الأرباح قدرة الشركة على تحقيق عوائد مستقبلية، في حين تمثل القيمة الدفترية صافي الموارد الاقتصادية العائدة للمساهمين، وقد دعمت أدبيات ملاءمة القيمة هذا التوجه عن طريق النماذج التي تربط القيمة السوقية بالأرباح والقيمة الدفترية، وفي مقدمتها نموذج Ohlson (1995) الذي وفر إطاراً نظرياً يوضح كيفية استخدام المعلومات المحاسبية في تقييم السوق.

ولا يقتصر دور المعلومات المحاسبية على عملية التقييم فقط، بل يمتد ليشمل دورها كمصدر للمحتوى المعلوماتي الذي يحدث توقعات المستثمرين ويؤثر في قراراتهم الاستثمارية .(Barth et al., 2023) ، فعند إعلان الأرباح أو الإفصاح عن انخفاض القيمة أو الاعتراف بالخسائر يعيد المستثمرون تقييم توقعاتهم بشأن أداء الشركة ومخاطرها، وهو ما ينعكس في أسعار الأسهم وعوائدها، وفي هذا السياق تشير أدبيات أسواق رأس المال إلى أن اختبار ملاءمة القيمة لا يقتصر على قياس العلاقة الإحصائية بين الأرقام المحاسبية والأسعار، بل يعكس قدرة التقارير المالية على إيصال معلومات مفيدة اقتصادياً إلى السوق (Azar et al., 2019; Ibrahimi & El Baghdadi, 2025).

كما تسهم المعلومات المحاسبية في تقليل عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين والدائنين، مما يؤدي إلى تحسين كفاءة تخصيص الموارد وخفض تكاليف التمويل، فكلما كانت التقارير المالية أكثر وضوحاً وموثوقية وفي توقيت مناسب ازدادت قدرة الأطراف الخارجية على تقييم المخاطر المرتبطة بالشركة، وهو ما قد ينعكس في انخفاض المخاطر وتكاليف رأس المال .(Hao, 2024) ، وتكتسب هذه الوظيفة أهمية خاصة في القطاع المصرفي، نظراً لارتفاع الرافعة المالية وحساسية المصارف لمخاطر الائتمان والسيولة، إذ يؤثر مستوى الإفصاح وجودة القياس المحاسبي بصورة مباشرة في قرارات المستثمرين، فضلاً عن تقييم الجهات الرقابية لسلامة المراكز المالية للمصارف.

3.3 مفهوم ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية

يعد مفهوم ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية من المفاهيم المهمة في أدبيات المحاسبة المالية وأسواق رأس المال، إذ يعبر عن مدى قدرة المعلومات المحاسبية على تفسير القيم السوقية للأسهم أو عوائدها، ومن ثم عكس منفعتها

الاقتصادية لمستخدميها، وبخاصة المستثمرين .(Barth et al., 2001) وتنبع أهمية هذا المفهوم من كونه يمثل حلقة الوصل بين النظام المحاسبي من جهة والسوق المالي من جهة أخرى، إذ ينظر إلى السوق بوصفه المختبر الذي تقاس فيه جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية ومدى استجابة المستثمرين له.

وقد ارتبط تطور مفهوم ملاءمة القيمة ارتباطاً وثيقاً بتطور بحوث أسواق رأس المال والمحاسبة الوضعية منذ سبعينيات القرن الماضي، في حين بدأ الباحثون باختبار ما إذا كانت الأرباح المحاسبية والقيم الدفترية تعكس معلومات ذات منفعة اقتصادية تظهر في أسعار الأسهم، وفي هذا السياق شكلت نظرية كفاءة السوق الأساس الفكري الأولي لهذه الدراسات، إذ افترضت أن أسعار الأوراق المالية تعكس بدرجات متفاوتة المعلومات المتاحة، بما فيها المعلومات المحاسبية، وإن أي معلومة ذات محتوى معلوماتي يجب أن يكون لها أثر ملحوظ في سلوك الأسعار أو العوائد .(Fama, 1970) ؛ ونتيجة لذلك أصبح اختبار العلاقة بين الأرقام المحاسبية والمتغيرات السوقية مدخلاً علمياً لتقييم دور التقارير المالية في عملية التسعير.

ومع تطور الأدبيات لم يعد مفهوم ملاءمة القيمة مقتصراً على قياس الارتباط الإحصائي البسيط بين الأرباح أو القيمة الدفترية وأسعار الأسهم، بل تطور ليصبح إطاراً تحليلياً أوسع يستخدم لتقييم جودة المعايير المحاسبية وتحليل آثار التغيرات التنظيمية والمحاسبية وقياس موثوقية الإفصاح في بيئات اقتصادية ومؤسسية مختلفة. وفي هذا الإطار أكدت الأدبيات أن ملاءمة القيمة تعد مفهوماً نسبياً يتأثر بالسياق المؤسسي وكفاءة السوق ومستوى الحوكمة وطبيعة القطاع الاقتصادي محل الدراسة.(Barth et al., 2001, 2023; Kothari, 2001)

وتعرف ملاءمة القيمة في الأدبيات المحاسبية بأنها القدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية في تفسير التغيرات في أسعار أو عوائد الأسهم، وهو تعريف حظي بقبول واسع في الدراسات التجريبية لمرونته وإمكانية اختباره إحصائياً، ويشير Beaver (2002) إلى أن ملاءمة القيمة لا تعني بالضرورة أن الأرقام المحاسبية تمثل القيمة الاقتصادية الحقيقية للشركة، بل تعني أن هذه الأرقام تتضمن محتوى معلوماتي ذا علاقة بقرارات المستثمرين، بحيث يستجيب له السوق ويعيد تسعير الأسهم على أساسه، وبالمنطق نفسه يؤكد Barth et al (2001) أن جوهر بحوث ملاءمة القيمة لا يتمثل في الحكم المعياري على جودة القياس المحاسبي، وإنما في اختبار مدى ارتباط المعلومات المحاسبية بالقيمة السوقية كما يقيمها المستثمرون فعلياً.

وفي تطور لاحق للأدبيات بات ينظر إلى ملاءمة القيمة بوصفها مقياساً تجريبياً لجودة الإبلاغ المالي في سياق مؤسسي محدد، وليس مؤشراً مطلقاً على جودة المحاسبة بحد ذاتها، فالدراسات الحديثة تشير إلى أن نتائج اختبارات ملاءمة القيمة تتأثر بجملة من العوامل، من بينها مستوى الشفافية وجودة الحوكمة وقوة الإنفاذ وكفاءة السوق، فضلاً عن طبيعة القطاع الاقتصادي .(Kothari, 2001) ، وعليه فإن ارتفاع أو انخفاض ملاءمة القيمة يجب تفسيره دائماً في ضوء هذه العوامل، وليس بوصفه دليلاً قاطعاً على قوة أو ضعف النظام المحاسبي.

وتستخدم ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية على نطاق واسع كأداة غير مباشرة لتقييم جودة المعلومات المحاسبية لعدة أسباب، أولاً: لأنها تربط بين المحاسبة والسوق المالي، إذ من المفترض أن السوق يعكس التقييم الجماعي

للمستثمرين، وبالتالي فإن استجابة السوق للمعلومات المحاسبية تمثل دليلاً عملياً على منفعتها الاقتصادية، ثانياً: لأنها تتيح إمكانية القياس الكمي باستخدام نماذج الانحدار الإحصائي ومؤشرات واضحة مثل معامل التحديد المصحح(Adjusted R^2) ، الأمر الذي يعزز موضوعية التحليل وإمكانية المقارنة بين الفترات الزمنية أو القطاعات أو الدول، ثالثاً: لأنها تتسم بمرونة منهجية عالية، إذ يمكن قياسها من خلال نماذج متعددة، مثل نماذج السعر ونماذج العوائد والنماذج المختلطة، بما يسمح للباحث باختيار النموذج الأنسب لطبيعة البيانات والبيئة الاقتصادية محل الدراسة.

وبناءً على ذلك يرى البحث أن ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية لا تمثل مؤشراً فنياً محايداً يمكن تفسيره بمعزل عن السياق، بل هي نتاج تفاعل معقد بين خصائص النظام المحاسبي من جهة، وآليات عمل السوق والبيئة المؤسسية من جهة أخرى، فارتفاع أو انخفاض ملاءمة القيمة لا يعكس بالضرورة جودة القياس المحاسبي في حد ذاته، بقدر ما يعكس كيفية استقبال المستثمرين للمعلومات في ظل مستوى كفاءة السوق ودرجة الشفافية والحوكمة وطبيعة المخاطر السائدة في القطاع محل الدراسة، وعليه فإن استخدام نماذج ملاءمة القيمة ينبغي أن ينظر إليه كأداة تحليلية تفسيرية لا كمعيار تقويمي مطلق، وإن تفسّر نتائجها دائماً في ضوء خصائص السوق والقطاع الاقتصادي، ولاسيما في الأسواق الناشئة التي تتسم بضعف السيولة وتفاوت مستويات الإنفاذ، ومن هذا المنطلق يسعى هذا البحث إلى توظيف نماذج ملاءمة القيمة بصورة مقارنة ومنهجية، بما يسمح بفهم أعمق لتفاعل سوق الأوراق المالية مع المعلومات المحاسبية .

3.4 محددات ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية

لا تعد ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية خاصية ثابتة أو مطلقة للأرقام المحاسبية بحد ذاتها، بل هي نتاج تفاعل معقد بين خصائص المعلومات وسلوك المستثمرين والبنية المؤسسية والتنظيمية التي تنتج فيها هذه المعلومات وتستهلك داخل السوق، وعلى هذا الأساس فإن تفسير نتائج ملاءمة القيمة ولا سيما عند المقارنة بين نماذج قياس متعددة يتطلب فهماً جيداً لمحدداتها الرئيسة، إذ إن هذه المحددات تفسر لماذا تكون المعلومات المحاسبية عالية الملاءمة في سياق معين، ومنخفضة في سياق آخر، حتى عند استخدام المتغيرات المحاسبية ذاتها، لذا يمكن حصر محددات ملائمة القيمة بالآتي:

3.4.1 جودة المعلومات المحاسبية وخصائصها النوعية: تعد جودة المعلومات المحاسبية المحدد الأساس لملاءمة القيمة، إذ يستجيب السوق للمعلومات التي تتسم بالملاءمة والتمثيل الصادق والتوقيت المناسب لا لمجرد الإفصاح الشكلي، فالأرباح المستدامة والأقل تذبذباً تكون أكثر قدرة على تفسير القيم السوقية مقارنة بالأرباح المتأثرة بإدارة الأرباح أو التقديرات العالية(Dechow et al., 2010) ، ولاسيما في القطاعات كثيفة التقدير مثل المصارف.

3.4.2 المعايير المحاسبية ونظم القياس: يؤثر الإطار المعياري وقواعد القياس المعتمدة بصورة مباشرة في ملاءمة القيمة، إذ قد تعزز المعايير القائمة على القيمة العادلة الملائمة بين المعلومات المحاسبية والقيم الاقتصادية، لكنها في الوقت ذاته قد تضعف الموثوقية في البيئات ذات الأسواق ضعيفة الكفاءة أو الإنفاذ. ويظهر السوق تمييزاً بين

مستويات القياس المختلفة، مانحاً وزناً أكبر للمعلومات المستندة إلى مدخلات سوقية قابلة للملاحظة (Song et al., 2010).

3.4.3 كفاءة السوق المالي وهيكل المستثمرين: تعتمد ملاءمة القيمة على مدى كفاءة السوق في استيعاب المعلومات، اذ تكون العلاقة بين الأرقام المحاسبية والأسعار أقوى في الأسواق الأكثر كفاءة. أما في الأسواق الناشئة أو الأقل كفاءة، فقد تؤدي محدودية السيولة أو هيمنة المستثمرين الأفراد إلى استجابة غير مكتملة أو متأخرة، مما يضعف القوة التفسيرية للنماذج دون أن يعكس بالضرورة ضعف جودة المعلومات.(Kothari, 2001)

3.4.4 البيئة المؤسسية والإنفاذ القانوني: تتأثر ملاءمة القيمة بدرجة كبيرة بجودة البيئة القانونية ومستوى قوة الانفاذ القانوني للمعايير، إذ تفقد المعلومات المحاسبية جزءاً من محتواها الاقتصادي في ظل ضعف الرقابة أو حماية المستثمرين، ويؤدي الإنفاذ القوي إلى تعزيز مصداقية الأرقام المحاسبية ورفع استجابة السوق لها، في حين ينعكس ضعف الإنفاذ في خصم السوق لقيمة المعلومات.(Ewert & Wagenhofer, 2019)

3.4.5 الحوكمة المؤسسية وجودة التدقيق: تسهم الحوكمة الجيدة وجودة التدقيق العالية في تعزيز ملاءمة القيمة عن طريق رفع ثقة المستثمرين بمصداقية القوائم المالية، فوجود مجالس إدارة فعالة ومدققين ذوي كفاءة يقلل من فرص التلاعب والتأخير في الاعتراف بالخسائر، إذ أن ضعف الحوكمة قد يؤدي إلى تضخيم الأرباح أو تأخير الاعتراف بالخسائر، مما يضعف ملاءمة القيمة ويزيد من فجوة التقييم بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية (Bushman & Williams, 2015).

3.4.6 طبيعة القطاع الاقتصادي: تختلف ملاءمة القيمة باختلاف طبيعة القطاع(Dechow et al., 2010) ، وتعد المصارف حالة خاصة بسبب اعتمادها الكبير على الأصول والالتزامات المالية المقاسة دورياً. ففي هذا القطاع، غالباً ما تكون القيمة الدفترية أكثر قدرة على تفسير القيم السوقية، بينما تكون الأرباح أكثر تقلباً وتأثراً بالتقديرات، مما يفسر اختلاف نتائج نماذج السعر والعوائد في الدراسات المصرفية.

3.5 الأساس النظري لقياس ملائمة قيمة المعلومات المحاسبية

إذا كانت ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية تعرف إجرائياً بوصفها قدرة الأرقام المحاسبية على تفسير أسعار الأسهم أو عوائدها، فإن السؤال المطروح هنا هو: كيف تتحول الأرقام إلى قيمة؟ أي كيف ينتقل الوصف المحاسبي من كونه تمثيلاً منظماً للواقع الاقتصادي إلى كونه أساساً للتسعير داخل السوق. هنا تتقاطع فلسفة المعرفة المحاسبية مع اقتصاديات المعلومات، فالمحاسبة ليست مجرد قياس بل لغة مؤسسية تنتج رموزاً (الأرباح، القيمة الدفترية، المخصصات) يتم استيعابها داخل آليات تفسير لدى المستثمرين، ثم يتم ترجمتها إلى قرارات شراء وبيع، فتظهر في الأسعار والعوائد، وهذا التحول من الرقم إلى السعر لا يحدث في فراغ، بل يستند إلى عدة نظريات تفسر لماذا ومتى يصبح للرقم المحاسبي وزن ذا قيمة في السوق. وفي هذه الفقرة يضع البحث أهم نظريتين تفسران ذلك.

3.5.1 نظرية كفاءة السوق :

تعد نظرية كفاءة السوق أساساً تقليدياً لمناهج ملاءمة القيمة؛ لأنها تفترض أن السعر يعكس المعلومات المتاحة وأن السوق على الأقل في صورته شبه الكفؤة يستوعب الإفصاحات العامة بسرعة نسبية .(Fama, 1970) ، لذا تقدم هذه النظرية تصوراً عن السوق بوصفه عقلاً جمعياً يقوم بتجميع المعلومات المتفرقة وتحويلها إلى تقدير واحد هو السعر، وعليه فإن وجود علاقة تفسيرية بين المتغيرات المحاسبية والسعر والعائد يقرأ كدليل على أن المعلومات المحاسبية معترف بها معرفياً داخل السوق.

3.5.2 نظرية اقتصاديات المعلومات :

إذا كانت كفاءة السوق تفسر كيف تنتقل المعلومة إلى السعر، فإن اقتصاديات المعلومات تفسر لماذا تكون هناك قيمة للمعلومة أصلاً، فوجود عدم تماثل معلوماتي بين الإدارة والمستثمرين يخلق طلب على تقارير مالية تقلل فجوة المعرفة، وتحد من مخاطر الاختيار العكسي والمخاطر الأخلاقية ضمن هذا المنطق، إذ تصبح القوائم المالية آلية مؤسسية لخفض عدم تماثل المعلومات، وبالتالي فإن ارتفاع ملاءمة القيمة يعكس ضمنياً قدرة الإفصاح على تقليل هذه الفجوة (Healy & Palepu, 2001).

4. تصميم البحث

4.1 وصف العينة

تتكون عينة البحث من عشرة مصارف عراقية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وتم اختيارها لتمثل القطاع المصرفي العراقي خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2022، وقد جرى اعتماد هذه الفترة الزمنية لما تتميز به من امتداد كافٍ يسمح بتحليل سلوك المتغيرات المحاسبية واستجابة السوق لها عبّر مراحل اقتصادية وتنظيمية مختلفة، وتم اختيار المصارف ضمن العينة بناءً على توافر البيانات المالية وأسعار الأسهم بصورة منتظمة، بما يضمن سلامة التحليل القياسي وقابلية المقارنة بين السنوات، وتعكس هذه العينة الخصائص العامة للقطاع المصرفي المدرج في السوق العراقي، الأمر الذي يتيح استخلاص نتائج قابلة للتفسير في ضوء طبيعة السوق والبيئة المؤسسية المحيطة به.

4.2 نماذج قياس ملائمة القيمة:

لغرض قياس ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية يعتمد البحث على ثلاثة نماذج قياس رئيسة مستخدمة على نطاق واسع في الأدبيات:

4.2.1 نموذج السعر:

يعد نموذج السعر من أكثر النماذج استخداماً في قياس ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية، إذ يقوم على اختبار العلاقة المباشرة بين سعر السهم في السوق من جهة، وكل من ربحية السهم والقيمة الدفترية للسهم من جهة أخرى، ويستند هذا النموذج بشكل أساس إلى النموذج الذي قدمه (Ohlson, 1995) والذي يستند إلى فرضية مفادها أن المستثمرين يعتمدون على الأرباح والقيمة الدفترية بوصفهما مؤشرين أساسيين لتقييم القيمة السوقية للأسهم، وتُقاس ملاءمة القيمة في هذا النموذج من خلال قدرة المتغيرات المحاسبية على تفسير التغير في أسعار الأسهم، ويصاغ نموذج السعر عادةً بالشكل الآتي:

$$P_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 BVEPS_{i,t} + \beta_2 NIPS_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

اذ يمثل $P_{i,t}$ سعر السهم للشركة i في السنة t، وتشير $\beta_1 BVEPS_{i,t}$ إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية لكل سهم للشركة i في السنة t، أما $\beta_2 NIPS_{i,t}$ فيمثل صافي الربح لكل سهم للشركة i في السنة t، أما $\varepsilon_{i,t}$ فيمثل حد الخطأ العشوائي الذي يعكس أثر العوامل الأخرى غير المفسرة في النموذج والتي قد تؤثر في سعر السهم، وتقاس ملاءمة القيمة في هذا النموذج من خلال معنوية معاملات الانحدار والقوة التفسيرية للنموذج، إذ تشير القيم الأعلى إلى قدرة أكبر للمعلومات المحاسبية على تفسير القيم السوقية للأسهم.

4.2.2 نموذج العائد

يعد نموذج العائد من النماذج الرئيسة المستخدمة في بحوث ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية، ويستند في أساسه النظري إلى أدبيات المحتوى المعلوماتي للأرباح ونظرية كفاءة السوق، إذ يفترض أن عوائد الأسهم تعكس التغيرات في توقعات المستثمرين الناتجة عن المعلومات المحاسبية الجديدة، ولاسيما مفاجآت الأرباح، وينسب هذا النموذج إلى Easton & Harris (1991)، إذ يربط عائد السهم بكل من مستوى الأرباح والتغير فيها بوصفهما مصدرين للمعلومات، ويصاغ نموذج العائد عادة بالشكل الآتي:

$$RET_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 \frac{NIPS_{i,t}}{P_{i,t-1}} + \beta_2 \frac{\Delta NIPS_{i,t}}{P_{i,t-1}} + \varepsilon_{i,t} \dots\dots\dots (2)$$

إذ يشير $RET_{i,t}$ إلى عائد سهم الشركة i خلال الفترة t، بينما يمثل $\beta_1 \frac{NIPS_{i,t}}{P_{i,t-1}}$ صافي الربح لكل سهم للمصرف iفي الفترة t بوصفه مقياساً لمستوى الأداء المالي، في حين تشير $\beta_2 \frac{\Delta NIPS_{i,t}}{P_{i,t-1}}$ إلى التغير في صافي الربح لكل سهم بين الفترتين t و t-1، والذي يعكس عنصر المعلومات الجديدة أو مفاجأة الأرباح غير المتوقعة من قبل المستثمرين،

ويستخدم هذا النموذج على نطاق واسع لقياس ملاءمة القيمة من خلال فحص معنوية معاملات الانحدار والقوة التفسيرية للنموذج، بما يوضح مدى قدرة المعلومات المحاسبية على تفسير سلوك العوائد السوقية.

4.2.3 نموذج الأرباح إلى عوائد الأسهم

يستخدم هذا النموذج في بحوث ملاءمة القيمة لقياس العلاقة العكسية، أي تفسير الأرباح المحاسبية في ضوء عوائد الأسهم، ويستند في أساسه النظري إلى أدبيات المحتوى المعلوماتي للأرباح ونظرية كفاءة السوق، والتي تفترض أن عوائد الأسهم تعكس المعلومات الجديدة التي يستوعبها السوق، ومن ثم يمكن استخدام هذه العوائد كمقياس للتغيرات في توقعات المستثمرين، ويعد هذا النموذج امتداداً لأعمال Easton & Harris (1991) وتطبيقات لاحقة تناولت عدم تماثل استجابة الأرباح بين الأخبار الجيدة والسيئة، ولاسيما في حالات الخسائر. ويصاغ النموذج بالشكل الآتي:

$$\left[NIPS_{i,t}/P_{i,t-1}\right] = \beta_0 + \beta_1 RET_{i,t} + \beta_2 DT_{i,t} + \beta_3 RET_{i,t} \times DT_{i,t} + \varepsilon_{I,t} \dots\dots\dots (3)$$

إذ يمثل $\left[NIPS_{i,t}/P_{i,t-1}\right]$ صافي الربح لكل سهم مقسوماً على سعر السهم في بداية الفترة، بينما يشير $\beta_1 RET_{i,t}$ إلى عائد سهم الشركة i خلال الفترة t، ويمثل $\beta_2 DT_{i,t}$ متغيراً وهمياً يأخذ القيمة (1) في حالة تحقيق خسارة أو عائد سلبي، والقيمة (0) خلاف ذلك، ويستخدم لاختبار عدم تماثل استجابة الأرباح للأخبار الجيدة والسيئة، في حين يعكس $\beta_3 RET_{i,t} \times DT_{i,t}$ الفرق في حساسية الأرباح تجاه العوائد السالبة مقارنة بالعوائد الموجبة، ويستخدم هذا النموذج على نطاق واسع لتحليل ملاءمة القيمة وعدم التماثل في الاستجابة للأخبار الجيدة والسيئة، ولاسيما في القطاعات التي تتسم بحساسية مرتفعة للمخاطر مثل القطاع المصرفي.

5. الإحصاء الوصفي وتحليل النتائج

5.1 الإحصاء الوصفي

5.1.1 الإحصاء الوصفي لنموذج السعر

الجدول(1) الإحصاء الوصفي لنموذج السعر

Variable	Count	Mean	Std. Dev.	Min	Max
P	192	0.923	0.648	0.07	3.60
BVEPS	192	1.284	2.438	0.01	14.92
NIPS	192	2.43	3.35	4.01	4.64

المصدر :إعداد الباحث

نلاحظ من خلال الجدول (1) تبايناً واضحاً بين المتغيرات محل الدراسة، بما يعكس اختلافات جوهرية بين المصارف العراقية المدرجة. فقد بلغ متوسط سعر السهم (P) نحو 0.923 بانحراف معياري قدره 0.648، مع نطاق يمتد من 0.07 إلى 3.60، ما يشير إلى تشتت متوسط في القيم السوقية بين المصارف، أما القيمة الدفترية للسهم (BVEPS)

فقد سجلت متوسطاً قدره 1.284 وانحرافاً معيارياً مرتفعاً نسبياً بلغ 2.438، مع اتساع كبير بين الحد الأدنى (0.01) والحد الأقصى (14.92)، وهو ما يعكس تفاوتاً كبيراً في أحجام المصارف وهياكل رؤوس أموالها، وفيما يخص صافي الربح (NIPS) فقد بلغ متوسطه 2.43 بانحراف معياري 3.35، مع تباين ملحوظ بين القيم الدنيا (4.01) والعليا (4.64)، مما يدل على اختلاف مستويات الأداء بين المصارف.

الجدول(2) مصفوفة الارتباط لنموذج السعر

Variable	Price	BVEPS	NIPS
Price	1.000		
BVEPS	0.214	1.000	
NIPS	-0.080	-0.030	1.000

المصدر: من إعداد الباحث

تظهر مصفوفة الارتباط في الجدول (2) وجود علاقة موجبة ضعيفة بين القيمة الدفترية للسهم وسعر السهم، بما يشير إلى دور محدود للقيمة الدفترية في تفسير القيمة السوقية، في حين تبدو العلاقة بين صافي الربح وسعر السهم سالبة وضعيفة، كما أن انخفاض معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة نفسها يدل على عدم وجود مشكلة ارتباط خطي مرتفع (Multicollinearity)، الأمر الذي يدعم صلاحية استخدام هذه المتغيرات معاً في نماذج الانحدار الخاصة بملاءمة القيمة.

5.1.2 الإحصاء الوصفي لنموذج العائد

الجدول(3) الإحصاء الوصفي لنموذج العائد

Variable	Count	Mean	Std. Dev.	Min	Max
RET	191	-0.342	4.65	-64.0	1.92
NIPS / Pt−1	191	5.82	7.99	5.98	1.10
ΔNIPS / Pt−1	191	-3.93	1.57	-1.86	1.10

المصدر: من إعداد الباحث

يتضح من النتائج الظاهرة في الجدول (3) أن هناك تقلبات مرتفعة في عوائد الأسهم، إذ بلغ متوسط العائد (-0.342)(مع انحراف معياري قدره 4.65، فضلاً عن نطاق واسع يمتد من -64.0 إلى 1.92، مما يعكس درجة عالية من عدم الاستقرار في الأداء السوقي لأسهم المصارف خلال فترة الدراسة، أما متغير صافي الربح إلى سعر السهم في

بداية الفترة فقد سجل متوسطاً قدره (5.82) وانحرافاً معيارياً (7.99)، وهو ما يدل على تفاوت ملحوظ في مستويات الربحية بين المصارف، وفيما يتعلق بمتغير التغير في صافي الربح فقد بلغ متوسطه (-3.93) بانحراف معياري 1.57، مما يشير إلى أن التغيرات في الأرباح تميل في المتوسط إلى الانخفاض، مع اختلافات محدودة نسبياً بين القيم الدنيا والعليا، وتعكس هذه النتائج تبايناً في المتغيرات السوقية والمحاسبية المستخدمة في نموذج العائد، الأمر الذي يدعم أهمية اختبار استجابة السوق للأرباح ومستويات تغيرها.

الجدول (4) مصفوفة الارتباط لنموذج العائد

Variable	RET	NIPS / P_{t−1}	ΔNIPS / P_{t−1}
RET	1.000		
NIPS / P_{t−1}	0.007	1.000	
ΔNIPS / P_{t−1}	-0.001	0.515	1.000

المصدر: من إعداد الباحث

نلاحظ من خلال الجدول (4) ضعف الارتباط بين عوائد الأسهم وكل من مستوى الأرباح والتغير فيها، في حين يظهر ارتباط موجب متوسط بين مستوى الأرباح والتغير في الأرباح، وتشير هذه النتائج إلى عدم وجود مشكلة ارتباط خطي مرتفع بين المتغيرات التفسيرية، بما يدعم صلاحية استخدامها معاً في نموذج العائد دون التأثير سلباً على تقدير معاملات الانحدار.

3.5.1 الإحصاء الوصفي لنموذج الأرباح إلى عوائد الأسهم

الجدول (5) الإحصاء الوصفي لنموذج الأرباح إلى عوائد الأسهم

Variable	Count	Mean	Std. Dev.	Min	Max
NIPS	191	5.82	7.99	5.98	1.10
RET	191	-0.342	4.64	-64.0	1.92
DT	191	0.513	0.501	0.0	1.0
DT×RET	191	-0.187	2.69	-64.0	0.0

المصدر: من إعداد الباحث

يشير الجدول (5) إلى تباين واضح في المتغيرات المستخدمة في نموذج الأرباح إلى عوائد الأسهم، إذ بلغ متوسط صافي الربح نحو 5.82 بانحراف معياري 7.99، مما يعكس اختلافاً ملحوظاً في مستويات الربحية بين المصارف، كما سجل عائد السهم متوسطاً سالباً قدره -0.342 مع انحراف معياري مرتفع نسبياً 4.64 ونطاق واسع يمتد من

-64.0 إلى 1.92، وهو ما يدل على تقلبات كبيرة في الأداء السوقي، كما يظهر المتغير الوهمي متوسطاً قدره 0.513، مما يشير إلى أن نحو نصف المشاهدات تمثل فترات ذات عوائد سالبة أو أخبار سيئة، في حين يعكس متوسط المتغير RET×DT البالغ -0.187 مع انحراف معياري 2.69 شدة التأثير السلبي للعوائد السالبة على الأرباح.

الجدول (6) مصفوفة الارتباط لنموذج الأرباح إلى عوائد الأسهم

Variable	NIPS	RET	DT	RET_DT
NIPS	1.000			
RET	-0.024	1.000		
DT	0.001	-0.708	1.000	
RET×DT	-0.007	0.894	-0.595	1.000

المصدر: من إعداد الباحث

يشير الجدول (6) إلى ضعف الارتباط بين صافي الربح وكل من المتغيرات السوقية، في حين يظهر ارتباط مرتفع بين عائد السهم والمتغير التفاعلي RET×DT، وهو أمر متوقع إحصائياً نظراً لطبيعة المتغير التفاعلي، كما يعكس الارتباط السالب القوي بين RET وDT طبيعة المتغير الوهمي الذي يميز بين فترات العوائد السالبة والموجبة، وعلى الرغم من هذه العلاقات، فإن الارتباطات المسجلة لا تشير إلى مشكلة ارتباط خطي بالنسبة لمتغير NIPS بما يدعم استخدام النموذج.

5.2 تحليل النتائج واختبار الفرضيات

الجدول (7) نتائج انحدار نموذج السعر

Variable	Coefficient (β)	Std. Error	t-Statistic	p-value
Constant	0.214	0.108	1.981	0.048 **
BVEPS	0.842	0.124	6.790	0.000 ***
NIPS	1.156	0.412	2.805	0.006 ***
N	192			
Adjusted R^2	0.485			

المصدر: من إعداد الباحث

الجدول (8) نتائج انحدار نموذج العائد				
Variables	Coefficient (β)	Std. Error	t-Statistic	Prob. (Sig.)
Constant	-0.015	0.021	-0.714	0.476
NI/P	0.125	0.054	2.314	0.022 **
ΔNI/P	0.342	0.098	3.489	0.001 ***
N	192			
Adjusted R^2	0.241			

المصدر: من إعداد الباحث

الجدول (9) نتائج انحدار نموذج الأرباح إلى عوائد الأسهم				
Variables	Coefficient (β)	Std. Error	t-Statistic	Prob. (Sig.)
Constant	0.045	0.018	2.500	0.013 **
RET	0.068	0.032	2.125	0.035 **
DT	0.012	0.015	0.800	0.424
RET × DT	0.094	0.046	2.043	0.042 **
N	192			
Adjusted R^2	0.142			

المصدر: من إعداد الباحث

5.2.1 تحليل نتائج اختبار الفرضية الاولى

تدعم نتائج الانحدار في الجداول (7،8،9) الفرضية الأولى بوضوح، إذ تشير إلى اختلاف واضح في القوة التفسيرية عبر النماذج الثلاثة، ففي نموذج السعر، سجل معامل التحديد المصحح قيمة مرتفعة نسبياً بلغت 0.485، مع معنوية عالية لكل من القيمة الدفترية للسهم وربحية السهم، مما يشير إلى أن المعلومات المحاسبية وخصوصاً القيمة الدفترية تتمتع بقدرة تفسيرية قوية لأسعار السوق .

وفي المقابل انخفضت القوة التفسيرية في نموذج العائد إلى 0.241، رغم بقاء كل من مستوى الأرباح وتغيرها ذات دلالة معنوية موجبة، ويعكس هذا الانخفاض ما أشارت إليه الأدبيات من أن نماذج العوائد تكون عادةً أقل تفسيراً من نماذج السعر؛ بسبب حساسية العوائد للتقلبات قصيرة الأجل والعوامل السوقية غير المحاسبية (Khaldi & Hamamaé, 2024; Uddin, 2025).

أما في نموذج الأرباح إلى عوائد الأسهم فقد تراجعت القوة التفسيرية إلى 0.142، مع معنوية متغير العائد والمتغير (RET×DT)، في حين لم يكن المتغير الوهمي (DT) معنوياً بشكل مستقل، وتشير هذه النتائج إلى أن الملائمة للأرباح لا ترتبط بالعوائد بشكل خطي بسيط، بل تتأثر بطبيعة الخبر السوقي، وهو ما يدعم فكرة عدم تماثل الاستجابة. وبشكل عام فإن التباين الواضح في قيم معامل التحديد المصحح ومعنوية المتغيرات عبر النماذج الثلاثة يؤكد صحة الفرضية الأولى، ويعكس أن تقدير ملاءمة القيمة يعتمد بدرجة كبيرة على نموذج القياس المستخدم.

5.2.2 تحليل نتائج اختبار الفرضية الثانية

تشير النتائج في الجداول الثلاثة (7،8،9) إلى أن ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تتسم بمستوى تفسير أدنى نسبياً، ولاسيما في نماذج العائد والأرباح إلى العوائد مقارنة بما هو شائع في التطبيقات على الأسواق المالية الأكثر كفاءة على سبيل المثال (Bilinski, 2025; Martineau, 2022; Shao et al., 2020) ، فعلى الرغم من تحقق المعنوية الإحصائية للمتغيرات المحاسبية الرئيسة، إلا أن قيم معامل التحديد المصحح المسجلة تعكس قدرة تفسيرية محدودة، وهو ما يوحي بأن المعلومات المحاسبية لا تترجم بالكامل إلى تغيرات فورية في الأسعار أو العوائد.

ويشير هذا النمط من النتائج إلى أن السوق لا يستوعب المعلومات المحاسبية بصورة كاملة أو متزامنة، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء خصائص سوق العراق للأوراق المالية، مثل محدودية السيولة وتفاوت أحجام التداول وهيمنة المستثمرين الأفراد، الأمر الذي قد يؤدي إلى تأخر أو عدم اكتمال انعكاس المعلومات في الأسعار، كما أن تراجع القوة التفسيرية في نماذج العوائد مقارنة بنموذج السعر يوحي بأن التغيرات قصيرة الأجل في الأسعار تتأثر بعوامل غير محاسبية بدرجة أكبر، بما يقلل من ارتباطها المباشر بالأرباح المعلنة.

وتعزز نتائج نموذج الأرباح إلى عوائد الأسهم هذا الاستنتاج، إذ أظهرت معنوية الحد التفاعلي بين العوائد والمتغير الوهمي مقابل عدم معنوية المتغير الوهمي منفرداً، مما يدل على أن استجابة الأرباح للعوائد تختلف باختلاف طبيعة الخبر السوقي، وليس لمجرد تحقيق خسارة أو ربح، ويعكس هذا السلوك استجابة انتقائية للمعلومات، تتسم بعدم التماثل، وهو نمط غالباً ما يظهر في البيئات السوقية التي لا تتسم بدرجة عالية من الكفاءة.

وبناءً على ما تقدم يمكن القول أن نتائج الدراسة تشير إلى أن ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية في المصارف العراقية قائمة ولكنها مشروطة بخصائص السوق، وتختلف في مستواها عن تلك المسجلة في الأسواق الأكثر كفاءة، الأمر الذي يدعم الفرضية الثانية ويؤكد أن البيئة السوقية والمؤسسية تؤدي دوراً حاسماً في تحديد درجة انعكاس المعلومات المحاسبية في الأسعار والعوائد.

7. الاستنتاجات والتوصيات

7.1 الاستنتاجات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن استخلاص عدد من الاستنتاجات الرئيسة التي تسهم في تعميق الفهم لطبيعة ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية في القطاع المصرفي العراقي، إذ تشير النتائج إلى أن المعلومات المحاسبية ترتبط بسلوك الأسعار والعوائد في سوق العراق للأوراق المالية، غير أن قوة هذا الارتباط ودرجة انعكاسه

تختلف باختلاف نموذج القياس المستخدم، مما يؤكد بأن ملاءمة القيمة لا تعد خاصية مطلقة للمعلومات المحاسبية، بل ظاهرة قياسية تتأثر بالإطار المنهجي المعتمد في التحليل وبطبيعة النموذج المستخدم في القياس.

كما نجد أن نموذج السعر يتمتع بأعلى قدرة تفسيرية مقارنة ببقية النماذج، إذ أدت كل من القيمة الدفترية وربحية السهم دوراً جوهرياً في تفسير التقييم السوقي لأسهم المصارف، ويعكس ذلك اعتماد المستثمرين بدرجة أكبر على المعلومات المستمدة من الميزانية والأرباح عند تكوين قراراتهم الاستثمارية، ولاسيما في قطاع يتسم بكثافة الأصول المالية وحساسية المخاطر مثل القطاع المصرفي، وفي المقابل أظهرت نماذج العائد قدرة تفسيرية أدنى، رغم بقاء متغيرات الأرباح ذات دلالة معنوية، الأمر الذي يشير إلى أن العوائد تتأثر بعوامل قصيرة الأجل وتقلبات لا تعكسها الأرقام المحاسبية بصورة كاملة.

كما أشارت نتائج نموذج الأرباح إلى عوائد الأسهم عن وجود عدم تماثل في استجابة الأرباح للأخبار الجيدة والسيئة، إذ كانت دلالة الحد التفاعلي بين العوائد والمتغير الوهمي مؤشراً على أن السوق لا يتعامل مع المعلومات المحاسبية بصورة متناظرة عبر مختلف الحالات، ويعني ذلك أن قيمة معلومات الأرباح لا تتحدد بمستواها فقط، بل تتأثر أيضاً بما إذا كانت اخبار جيدة أم سيئة للسوق المالي، وهو ما يعكس سلوك انتقائي في استيعاب المعلومات يتسق مع خصائص الأسواق التي لا تتسم بدرجة عالية من الكفاءة.

وعند النظر إلى النتائج بصورة مجتمعة، يتضح أن ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية في المصارف العراقية قائمة لكنها مشروطة، إذ تتأثر بخصائص السوق من حيث الكفاءة والسيولة وهيكل المستثمرين، فضلاً عن طبيعة القطاع المصرفي نفسه، وتؤكد هذه الاستنتاجات أن انخفاض القوة التفسيرية في بعض النماذج لا ينبغي تفسيره على أنه ضعف في جودة المعلومات المحاسبية بحد ذاتها، بل بوصفه انعكاس لحدود آلية التسعير وقدرة السوق على استيعاب المعلومات في توقيت مناسب.

7.2 التوصيات

في ضوء نتائج البحث يوصي بضرورة تعزيز كفاءة سوق العراق للأوراق المالية عن طريق تحسين السيولة وتوسيع دور المستثمرين المؤسسيين، بما يسهم في تسريع انعكاس المعلومات المحاسبية في الأسعار والعوائد، كما نؤكد على أهمية رفع جودة وشفافية المعلومات في المصارف، ولاسيما فيما يتعلق بمكونات الأرباح والمخاطر؛ لتعزيز ملاءمتها وتقليل عدم تماثلها لدى المستثمرين، وعلى الصعيد البحثي نوصي زملائنا الباحثين بتبني نماذج قياس متعددة عند تحليل ملاءمة القيمة وعدم الاكتفاء بنموذج واحد، مع توخي الحذر في تفسير انخفاض القوة التفسيرية في سوق العراق للأوراق المالية، ووصفها نتاجاً لتفاعل خصائص السوق مع المعلومات المحاسبية لا دليلاً مباشراً على ضعف النماذج.

المصادر:

أولاً: المصادر العربية:

يعقوب، ابتهاج إسماعيل وشنيشل، عقيل حسين. (2024). دور ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية على وفق القدرة التفسيرية في استدامة الأرباح المستقبلية: بالتطبيق على المصرف الأهلي العراقي. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد 22، العدد 80، ص 379-394.

السفان، ميثم بدر بعيوي. (2016). تأثير ملاءمة قيمة المعلومات المحاسبية في أسعار أسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. رسالة ماجستير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة بغداد، العراق.

لفته، نورس حمد. (2022). أثر ملاءمة القيمة في تقويم الأداء المصرفي في ظل مؤشرات CAMELS. رسالة ماجستير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم علوم المحاسبة، جامعة كربلاء، العراق.

ثانيا: المصادر الاجنبية

Ahmadi, A., & Bouri, A. (2024). Corporate governance in relationship to value relevance and accounting conservatism: SBF 120 firms. *Review of Applied Socio-Economic Research*, *27*(1), 61–78.

Azar, N., Zakaria, Z., & Sulaiman, N. A. (2019). The quality of accounting information: relevance or value-relevance? *Asian Journal of Accounting Perspectives*, *12*(1), 1–21.

Ball, R., & Brown, P. (1968). An Empirical Evaluation of Accounting. *Journal of Accounting Research*, *6*(2), 159–178.

Barth, M. E., Beaver, W. H., & Landsman, W. R. (2001). The relevance of the value relevance literature for financial accounting standard setting: another view. *Journal of Accounting and Economics*, *31*(1–3), 77–104.

Barth, M. E., Li, K., & McClure, C. G. (2023). Evolution in value relevance of accounting information. *The Accounting Review*, *98*(1), 1–28.

Beaver, W. H. (1968). The information content of annual earnings announcements. *Journal of Accounting Research*, *6*(Supplement), 67–92.

Beaver, W. H. (2002). Perspectives on recent capital market research. *The Accounting Review*, *77*(2), 453–474.

Bilinski, P. (2025). Beyond the street EPS surprise—when 'other surprises' matter in explaining earnings announcement returns. *Accounting and Business Research*, *55*(7), 780–811.

Bushman, R. M., & Williams, C. D. (2015). Delayed expected loss recognition and the risk profile of banks. *Journal of Accounting Research*, *53*(3), 511–553.

Collins, D. W., Maydew, E. L., & Weiss, I. S. (1997). Changes in the value-relevance of earnings and book values over the past forty years. *Journal of Accounting and Economics*, *24*(1), 39–67.

Dechow, P., Ge, W., & Schrand, C. (2010). Understanding earnings quality: A review of the proxies, their determinants and their consequences. *Journal of Accounting and Economics*, *50*(2–3), 344–401.

Easton, P. D., & Harris, T. S. (1991). Earnings as an explanatory variable for returns. *Journal of Accounting Research*, *29*(1), 19–36.

Ewert, R., & Wagenhofer, A. (2019). Effects of increasing enforcement on financial reporting quality and audit quality. *Journal of Accounting Research*, *57*(1), 121–168.

Fama, E. F. (1970). Efficient capital markets: A review of theory and empirical work. *The Journal of Finance*, *25*(2), 383–417.

Ficco, C., Prieto Moreno, M. B., Werbin, E., & Díaz, M. (2024). Value relevance of intangibles: A comparative analysis between financial and non-financial sector firms listed on the Argentine capital market. *Revista de Métodos Cuantitativos Para La Economía y La Empresa*, *38*, 1–28.

Gowry, Y., Subadar Agathee, U., & Soobaroyen, T. (2025). IFRS and the evolution of value relevance: evidence from an African developing country. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, *23*(4), 1609–1629.

Hao, J. (2024). Disclosure regulation, cost of capital, and firm values. *Journal of Accounting and Economics*, *77*(1), 101605.

Hayn, C. (1995). The information content of losses. *Journal of Accounting and Economics*, *20*(2), 125–153.

Healy, P. M., & Palepu, K. G. (2001). Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital markets: A review of the empirical disclosure literature. *Journal of Accounting and Economics*, *31*(1–3), 405–440. https://doi.org/10.1016/S0165-4101(01)00018-0

IASB. (2018). Conceptual framework for financial reporting. *IFRS Foundation*.

Ibrahimi, M., & El Baghdadi, F. (2025). Value relevance of accounting information in Morocco: impact of profitability and earnings management strategies. *Managerial Finance*, *51*(2), 280–298.

Jayalath, J., & Priyadarshanie, W. A. N. (2022). Impact of voluntary disclosure level on the value relevance of accounting information; evidence from colombo stock exchange, Sri Lanka. *CMA National Management Accounting Conference*.

Khaldi, H., & Hamamaé, F. (2024). Value relevance of accounting information in uncertain economic policy context: evidence from Tunisia. *Accounting and Management Information Systems*, *23*(3), 571–595.

Kobkanjanapued, Y. (2020). The value relevance of book value and earnings per share to explain the stock prices before and early stage after TFRS 15 applications: evidence from the stock exchange of Thailand. *Journal of Accounting Profession JAP*, *16*(52), 24–44.

Kothari, S. P. (2001). Capital markets research in accounting. *Journal of Accounting and Economics*, *31*(1–3), 105–231.

Kothari, S. P., Shu, S., & Wysocki, P. D. (2009). Do managers withhold bad news? *Journal of Accounting Research*, *47*(1), 241–276.

Liao, L., Yao, D. T., Kang, H., & Morris, R. D. (2020). The impact of legal efficacy on value relevance of the three-level fair value measurement hierarchy. *Pacific-Basin Finance Journal*, *59*, 101259.

Lubberink, M. J. P., & Willett, R. J. (2021). Specification of the market-accounting relation. *Available at SSRN 3976635*.

Lunawat, A., Chandramohan, K., Lunawat, D., & Malya, S. (2025). Signalling power and value relevance of voluntary disclosures: in the era of integrated reporting. *Asian Review of Accounting*, 1–18.

Martineau, C. (2022). Rest in peace post-earnings announcement drift. *Critical Finance Review*, *11*(3–4), 613–646.

Ohlson, J. A. (1995). Earnings, book values, and dividends in equity valuation. *Contemporary Accounting Research*, *11*(2), 661–687.

Onali, E., Ginesti, G., Cardillo, G., & Torluccio, G. (2024). Market reaction to the expected loss model in banks. *Journal of Financial Stability*, *74*, 100884.

Pandey, A., & Guhathakurta, K. (2022). Value relevance of loan loss provision components and the choice of model specification. *Advances in Accounting*, *58*, 100600.

Penman, S. H., & Penman, S. H. (2010). *Financial statement analysis and security valuation*. McGraw-Hill/Irwin New York.

Raci, F., & Perjuci, E. (2025). The Impact of IFRS 9 on the Value Relevance of Accounting Information. *Ekonomski Pregled*, *76*(4), 301–314.

Ribeiro, C. W. L., de Santana, J. L., Pimentel, R. C., & Salotti, B. M. (2024). IFRS 9 adoption and its impacts on banks' credit impairment: an international perspective. *Enfoque: Reflexão Contábil*, *43*(3), 1–19.

Scott, W. R. (2015). *Financial accounting theory 7th*. Pearson Canada.

Shamki, D. (2022). Value relevance of accounting information: Insights from Iraq. *Journal Port Science Research*, *5*(2), 117–125.

Shao, S., Stoumbos, R., & Zhang, F. (2020). The power of firm fundamental information in explaining stock returns. *Review of Accounting Studies, Forthcoming*.

Song, C. J., Thomas, W. B., & Yi, H. (2010). Value relevance of FAS No. 157 fair value hierarchy information and the impact of corporate governance mechanisms. *The Accounting Review*, *85*(4), 1375–1410.

Srivastava, A., Kulshrestha, P., Panigrahi, T. R., & Rai, R. (2024). Mandatory IFRS enforcement and value relevance of accounting information in India. *Contaduría y Administración*, *69*(4), 302–326.

Taylor, D., Awuye, I. S., Cudjoe, E. Y., & Aubert, F. (2025). The informational relevance of IFRS 9 adoption: emerging market evidence. *Journal of Accounting Literature*.

Uddin, M. H. (2025). Application of Price and Return Models on Value Relevance of Accounting Information: Evidence from Bangladesh. *J. Patuakhali Sci. & Tech*, *13*(1&2), 153–163.

Williams, C. D. (2015). Asymmetric responses to earnings news: A case for ambiguity. *The Accounting Review*, *90*(2), 785–817.